الإندماج وبناء الدولة في العراق

أ. د. خيري عبد الرزاق جاسم

المقدمة:

يعاني العراق من مشكلة بناء الدولة منذ عقود، أي في الوصول أو تحقيق دولة عصرية قائمة على أسس المواطنة وسيادة القانون، وتبعاً لذلك عانى بحسب الإدراك السياسي من أزمات التنمية السياسية، وإذا كانت تلك الأزمات متعددة ومتنوعة مثل المشاركة، والتوزيع، والهويّة... الخ، فان مشكلة الاندماج تطرح نفسها بقوة كمتطلب أساس، وركيزة أساس من ركائز بناء الدولة في العراق.

عانى العراق، ومنذ الإحتلال الأمريكي في عام 2003 من مشكلات عديدة أثرت في بناء الدولة وساهمت مساهمة مباشراة ومؤثراة في عرقلة ذلك البناء، ذلك أن الأمريكان كانوا يمتلكون خطة للإحتلال ولكنهم لم يكونوا واضعين خطة لإعادة البناء، فبناء الدولة هو عملية تتطلب خلق الشعور بالمواطنة وتنطوي على قيم وتوقعات وتصورات جماعية تتعلق بالدولة يتبناها الأفراد والمجتمع المدني، وعلاوة على ذلك، فإن بناء مؤسسات سريعة الاستجابة وقادرة وخاضعة للمساءلة هو أمر يتطلب تعزيز القدرة على تحصيل الضرائب وإنشاء آليات للتشاور تنطلق من القاعدة إلى القمة، وإذا كان من الصحيح أن المشكلة قديمة فإنها اليوم تطرح بقوة وبحاجة إلى مساعٍ وحلول جديّة من أجل تحقيق الاندماج الوطني الذي سيكون وبالضرورةً مرتكزاً أساسياً في بناء الدولة العراقية.

وهنا لا بدَّ من الإيضاح أو الإشارة إلى أن الإلمام بالإطار النظري قد يكون سبيلاً أمثل لمعالجة مشكلة الاندماج وبناء الدولة في العراق، ولذلك كان نصيب الإطار النظري الجزء الأكبر في موضوع بحثنا.

في هذا البحث سنحاول الإلمام بمفهوم الإندماج ودوره في بناء الدولة في العراق، منطلقين من فرض رئيس مفاده «يُعد الاندماج سبيلاً رئيساً وخطوة رئيسة باتجاه تحقيق بناء الدولة في العراق».

عملية الاندماج هي: «العملية التي تسعى إلى ضم الأجزاء إلى الكل، وتنظيمها، والتنسيق فيما بينها للوصول إلى المشاركة الفعالّة في النظام السياسي».

أولاً : مفهوم الإندماج ومتطلباته

اسُتخدم الإندماج في العلوم الإجتماعية للإشارة إلى ما يلي:[1]

1 ـ الجهود المبذولة من أجل إزالة الفوارق، وإيجاد خصائص مشتركة بين الوحدات الفاعلة في إطار الوحدة الكلية.

2 ـ عملية التحوّل من التغايّر واللا تجانس إلى التجانس، والإتساق، ومن التشتت إلى توحيد الأجزاء بشكلٍ يساعد على أدائها لوظائفها بفعالية تسمح بالحفاظ على استمرار الكل وتطوره.

ويشير معجم مصطلحات التنمية الإجتماعية إلى أن الاندماج هو: «اندماج أشياء أو أشخاص معاً لتشكيل مجموعة واحدة أو كيان موحد»، فالتكامل الاجتماعي هو: «تنسيق بين مختلف الطبقات، والجماعات المختلفة السلالة، وغيرها من أنماط المجتمع».[2] وتبعاً لذلك فان عملية الاندماج هي: «العملية التي تسعى إلى ضم الأجزاء إلى الكل، وتنظيمها، والتنسيق فيما بينها للوصول إلى المشاركة الفعالّة في النظام السياسي»، وعلى حد تعبير لوسيان و. باي هي: «عملية ربط السياسة الشعبية بعمل الحكومة».[3]

وعند ذاك يحتاج الاندماج إلى عنصرين يجب توفرهما، وهما: قدرة الحكومة على السيطرة على الإقليم الخاضع لسيادتها القانونية، فالحكومات إذا شاءت لنفسها البقاء أن تتطور تطوراً ينزع بها إلى ضبط ممارسة السلطة، وإلى توجيه تطبيقها الفعلي لصالح الجماعة، وإلى الحد من غرائز السيطرة بالسلطة وبالكفاءة، والآخر توفر مجموعة من الإتجاهات لدى الشعب إزاء الأمة عموماً تشمل الولاء والإخلاص، والرغبة في إحلال الإعتبارات القومية فوق الإعتبارات المحلية أو الضيقة[4].

على أن توفر هذين الشرطين يجب أن يكون مصحوباً بقابلية سلمية لأن أساس عملية الاندماج هي: «عملية لا تستندُ إلى التلاحم القسري بقدر ما

(1) عبد الهادي محمد والي، التكامل والتنمية، المطبعة المصرية، الاسكندرية، 1983، ص 23.

(2) معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها، سلسلة وثائق ودراسات التنمية الاجتماعية، جامعة الدول العربية، نيسان / أبريل، 1983، ص 85.

(3) نقلاً عن: صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه و ابعاده، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1986، ص 288.

(4) اندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ترجمة: علي مقلد واخرون، الجزء الأول، الاهلية للنشر، بيروت، 1975، ص 110.

تستندُ إلى التلاحم الطوعي، لأن جهود المحافظة على المجتمع المندمج، أو الاتحاد السياسي بالقوة قد تؤدي إلى نشوب الحرب الواسعة النطاق إذ لا تحتكر الدول والحكومات نظم القيم، وهي إذا ما حاولت تعبئة الشعور الوطني لمصلحتها فإنها تواجه بوجود أشكال أخرى من التضامن المؤسس على الإنتماء الإثني أو اللغوي أو الديني للجماعات.(5)

(5) مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص 298.

حدوث الحركات الإحتجاجية في مجتمع ما، هو مؤشر إلى وجود خلل في البناء الإجتماعي، وضعف في نسق التماسك والتكافل بين نظمه المختلفة مما يدفع إلى التمرد، والإعلان عن هذا التمرد إذا توفرت القيادة المؤثرة الملائمة للإضطلاع بمثل هذا العمل. فالحركات الإجتماعية صورة مخففة من الحركات الثورية الضارية، وإن كانت مثلها تبغي التغيير الواضح والهادف.(6)

(6) أحمد أبو زيد، «الحركات الاجتماعية وتشكيل المستقبل»، مجلة العربي، العدد (593)، الكويت، نيسان / أبريل 2008، ص 30.

ان الموجات الناجمة عن الفقر وعدم المساواة والمطالبة بتقرير المصير، هي من بين العوامل المعروفة التي يمكن أن تولّد موجات جديدة من العمليات الدستورية. لقد تغيّر واقع الخطى في هذا المجال على أية حال، وأي تركيز متجدد يجب أن ترافقه جهود لإجراء عمل دستوري جديد أو اصلاحي.(7)

(7) بناء الدستور في مراحل ما بعد الصراع: الدعم الخارجي لعملية سياسية، (ورقة سياسية)، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ايار / مايو 2011، ص 10.

ويبدو، واضحاً ان إختلال التوازن في العلاقة بين الدولة والمجتمع يؤدي إلى ظهور مؤشرات للمطالب المجتمعية مُعبّر عنها بشكل أو بآخر وعلى النحو الاتي:

1 ـ يبدأ التفكير بالتمايز، والوعي به عندما تعمل الدولة باتجاه مضاد للهويّات المكوّنة للتركيبة المجتمعية.

2 ـ ضعف الدولة، وإحتكار النظام السياسي للعملية السياسية والإنتاجية، وإقصاء، وتهميش المكونات المجتمعية، ويعبر ذلك عن عجز النظام السياسي في إدارة التنوّع.

3 ـ ضعف الروابط الجامعة بين مكونات المجتمع، وتغييب عناصر المواطنة، ويكون الشعب بلا رابط وطني يجمع مكوناته، ويكون الربط قسرياً على أساس القوة.

4 ـ المنطق الدولي، بما يحمله من متغيّرات مؤثرة في الدولة، ونظامها السياسي لصالح الجماعات العرقية.

بذلت الحكومات الديمقراطية الحديثة جهداً في مسار بناء شكل وطني معين، واستدعى تأسيس الاستقلال السياسي على بناء كيان سياسي منظم على أساس الإرادة العامة والمشتركة التي لا تسمح فقط بإعادة تعريف مصطلحات المواطنة ـ وذلك بافتراض أن الإذعان للقانون في حد ذاته إنعتاق وتحرير ـ ، ولكن في الوقت نفسه، بتشجيع اختيار مبدأ الانسجام الاجتماعي، والسياسي، وذلك أن السبيل إلى بناء وحدة الكيان السياسي هو ـ إلى حد ما ـ نفسه الذي يؤدي إلى وحدة الكيان الاجتماعي بل يفرضان معاً كشرطين لتحقيق المواطنة الديمقراطية، وبما أن نموذج التعدد الثقافي يفضي إلى إرساء تصورات، وممارسات مرتبطة بالمواطنة، فإنه يوازي بدقة تغيّرات الأنموذج الذي ينبغي الإحاطة بمعناه، وحيزه، وقيمته، ومخاطرة.[8] وبموجب ذلك يجب أن تكون الحقوق السياسية شاملة للكثرة من المواطنين على الأقل دون إقصاء لأي جماعة أو أغلبية، أو حرمانها من امتلاك متطلبات ممارسة حقوق المواطنة وأداء واجباتها.[9]

(8) باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة: المصطفى حسوني، دار طوبقال للنشر، الدار البيضاء، 2011، ص ص 5–6.

(9) علي خليفة الكواري، «نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية»، في: مجموعة مؤلفين، الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 112.

إن الإقرار بحقوق الملكية والحقوق المدنية والسياسية وإلتزام سياسي واجتماعي لضمان هذه الحقوق وحمايتها وصيانتها على الدوام. وإن الإقرار بمثل هذه الحقوق وإلتزام المجتمع بتمكين الافراد فيها يُعد من أولويات الاندماج الاجتماعي، ومن ضرورات ومقتضيات التلاحم والانخراط في الجماعة وهو العامل الأكثر تأثيراً في خلق ولاءات الناس للمجتمع وتأمين انسجامهم معه ولأن في غياب هذا الحق الأساس لا يجد المحروم معه شيئاً يشده إلى المجتمع ولا يشعر بأنه يفقد شيئاً إذا ما شذ عن قوانين المجتمع لأنه لا يملك شيئاً أصلاً حتى يفقده.

إن الإقرار الاجتماعي بحقوق الملكية للأفراد ولوسائل اشباع الحاجات الأساسية تحديداً يُعد شرطاً أساسياً لمطالبة الأفراد بأداء التزاماتهم تجاه المجتمع، وفيما عدا ذلك فان الأمر يفقد مبرراته القانونية والمنطقية.[10]

(10) علي عبد محمد سعيد، «التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية ومهمات السياسة الاقتصادية»، في: مجموعة باحثين، دراسات في التنمية البشرية المستدامة، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص 172.

ثانياً: مظاهر الإندماج:

1 ـ سيادة القانون

إن التعميم في القاعدة القانونية، من شأنه إخضاع المحكومين للهيأة الحاكمة على السواء للقاعدة. فليس للأخيرة أن تسمح بالخروج على أحكام القاعدة

تدرج القواعد القانونية: ويعني ارتباط النظام القانوني في الدولة ارتباطا تسلسليا أي تدرج القواعد القانونية من حيث القوة والقيمة القانونية.

القانونية بحجة انها موجهة إلى المحكومين فقط. ان مبدأ السيادة في النظم الحديثة للقانون ـ يتسلط على كل تصرف أو إجراء يصدر عن أية سلطة داخل الدولة مهما علا شأنها. فالسلطات العامة تخضع في كل ما يبدر منها من نشاط وما تتخذه من إجراء، للقواعد القانونية القائمة. فلا يفلت أي إجراء يصدر عنها من سريان القواعد القانونية تحت مبدأ «سيادة القانون» وتحقيقاً لنظام «المشروعية».[11]

(11) عادل عامر، مبدأ خضوع الدولة للقانون .http://www safsaf.org/word/2014/jan/59.htm

عناصر الدولة القانونية:

وينبغي توفر عناصر مختلفة لتحقيق نظام الدولة القانونية ومن أهمها:[12]

(12) المصدر نفسه

1 . وجود الدستور.. اذ يعدّ الضمانة الاولى لخضوع الدولة للقانون ـ فهو الذي يحدد النظام السياسي والقانوني للدولة والمنشئ لسلطاتها العامة ويوضح نظام الحكم وكيفية تداول السلطة ويبين حقوق الأفراد وحرياتهم ـ ويبين التزام السلطات بنصوص الدستور وقواعده والامتناع عن كل فعل مخالف لأحكامه.

2 . مبدأ الفصل بين السلطات: أي توزيع الاختصاصات في الدولة على السلطات الثلاث وعدم تركيزها في سلطة واحدة ـ اذ ان استفراد سلطة واحدة بشؤون الدولة ووظائفها كافة سيقود إلى الإستبداد.

3 . مبدأ المشروعية وخضوع الإدارة للقانون: ويعني ذلك التزام سلطات الدولة والسلطة التنفيذية بالذات بقواعد القانون بمفهومه الواسع (الدستور والقوانين العادية والأنظمة) ولا يجوز للإدارة ان تتخذ أي اجراء أو تصرف أو عمل مادي الا بمقتضى القانون وتنفيذا لأحكامه. وفي هذا ضمان لمشروعية اعمالها وعدم اعتدائها على حقوق الافراد ويترتب على مخالفتها لهذه القواعد القانونية عدم مشروعية اعمالها.

4 . تدرج القواعد القانونية: ويعني ارتباط النظام القانوني في الدولة ارتباطا تسلسليا أي تدرج القواعد القانونية من حيث القوة والقيمة القانونية.

5 . الإعتراف بالحقوق والحريات الفردية: اذ ينبغي ان يكفل نظام الدولة القانونية المساواة بين الافراد ويقرر حقوقهم وحرياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحمايتها ـ والاقرار بحقوق الانسان والوثائق واللوائح الدولية.

6. الرقابة القضائية: ان مجرد النص على سيادة حكم القانون أو الاعتراف بحقوق الافراد وحرياتهم ليس كافيا، فلا بدَّ من رقابة فعالة على اعمال السلطات للتأكد من مشروعيتها وتعد الرقابة القضائية حجز الزاوية لحماية هذه الحقوق والحريات ــ فهي الجهة المخولة اصلا بالفصل في المنازعات تبعا لأحكام القوانين والتشريعات.

2 ـ المواطنة

إن المساواة السياسية هدف أساس للديمقراطية، ودرجة المساواة السياسية هي بالتالي مؤشر مهم للنوعية الديمقراطية. ومن الصعب قياس المساواة السياسية بشكل مباشر، لكن المساواة الاقتصادية يمكن أن تشكل تمثيلاً صحيحاً بما أن الارجح أن المساواة السياسية تسود في غياب تباينات اقتصادية كبيرة «يمكن لكثير من الموارد التي تتدفق مباشرة أو غير مباشرة من موقع ما في النظام الاقتصادي أن تتحوّل إلى موارد سياسية».[13]

إن اقبال المصوّتين مؤشّر ممتاز للجودة الديمقراطية لسببين: أولاً إنه يظهر مدى اهتمام المواطنين بالفعل في أن يتمثّلوا. ثانياً، إن الاقبال مرتبط بقوة بالوضع الاجتماعي الاقتصادي، ويمكن بالتالي أن يتخّذ منه مؤشراً غير مباشر للمساواة السياسية ؛ ويعني الإقبال المرتفع مزيداً من المشاركة المتساوية، وبالتالي مساواة سياسية أكبر ؛ ويشير الاقبال المتدني إلى مشاركة غير متساوية، وبالتالي مزيد من التفاوت.[14]

يتمثّل التحدي بالنسبة إلى الدول غير الديمقراطية، في ما إذا كان في مقدورها تحقيق التحوّل نحو الديمقراطية، وفي كيفية حصول ذلك، لكن الدول التي تبنّت الديمقراطية حديثاً فإن التحدي يتمثّل في ما إذا كان في الإمكان تعزيز الممارسات والثوابت الديمقراطية الجديدة فيها، وفي كيفية تحقيق ذلك. أو كما يقول بعض علماء السياسة في تعزيزها بحيث تستطيع الصمود أمام اختبارات الزمن، والصراع السياسي، وبحيث تتمكن من تعميق هذه الديمقراطية.[15]

يمكن أن يساعد الدستور على توفير الاستقرار للثوابت (المؤسسات) الديمقراطية الأساسية.[16]

(13) أرند ليبهارت، أنماط الديمقراطية، ترجمة: عثمان خليفة عبد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2015، ص 336–337.

(14) أرند ليبهارت، أنماط الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 338.

(15) روبرت أ. دال، عن الديمقراطية، ترجمة سعيد محمد الحسنية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2014، ص 8.

(16) المصدر نفسه، ص 158.

ومن الظروف الضرورية للديمقراطية: [17]

1 ـ سيطرة مسؤولين منتخّبين على قوات الجيش والشرطة (تتقلص فرص تطوير الثوابت «المؤسسات» السياسية الديمقراطية واستمرارها إلاّ إذا كان الجيش والشرطة تحت السيطرة الكاملة لمسؤولين منتخبين).

2 ـ انتشار المعتقدات والثقافة السياسية الديمقراطية (تحظى الثوابت «المؤسسات» السياسية الديمقراطية لفرصٍ أكبر للنشوء والاستمرار في بلدٍ يحظى بتماسك ثقافي مقبول، وتقل هذه الفرص في بلدٍ تكثر فيه الثقافات المختلفة والمتعارضة بشدة.

3 ـ غياب سيطرة أجنبية قوية معادية للديمقراطية.

3 ـ سلمية الحياة الحزبية.

ينبغي أن تكون القوى السياسية، وخاصة الأحزاب، في خدمة مصالح مجتمعية لا في خدمة أنفسها.[18] لا أحد يماري في أن الديمقراطية لا وجود لها بدون أحزاب، بدون قوى سياسية فاعلة بالمعنى الحقيقي. كما أن من المستحيل على المرء أن يتحدث بجدية عن ديمقراطية استفتائية. لكن الحزبقراطية (Partitocrazia كلمة ايطالية أي حكم الاحزاب) تقضي على الديمقراطية إذ تنزع عنها صفتها التمثيلية، وتُفضي إما إلى الفوضى والهباء، وإما إلى هيمنة جماعات اقتصادية حاكمة، بانتظار تدخل دكتاتور ما. ويتعاظم خطر الحزبقراطية عندما يكون البلد الواحد بصدد الخروج من طور المجتمع الصناعي، وتكون القوى المجتمعية الفاعلة في طور التفكّك والضعف. في هذه المدة العصيبة، هناك احتمال كبير بأن يصار إلى الاكتفاء بفهم الديمقراطية فهماً مؤسساتياً بحتاً، واختزالها إلى مجرّد سوق سياسية منفتحة، مما يؤدي إلى انحطاطها وتقهقرها، أما الاحتجاج والاعتراض على نظام الأحزاب فهو يمتاز، على العكس، بأنه يدعو إلى استعادة المؤسسات الحرة لقاعدتها التمثيلية التي تفتقد إليها أحياناً كثيرة، بل كثيرة جداً.[19] أن على المواطنين أن يُعاملوا بشكلٍ متساوٍ سياسياً عندما يشاركون في الحكم.[20]

إن ما تحتاجه المجتمعات ذات الانقسامات الداخلية هو نظام ديمقراطي يشدّد على التوافق بدلاً من المعارض، ويقوم على الاحتواء وليس

(17) المصدر نفسه، ص 183.

(18) ألان تورين، ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة: حسن قبيسي، ط2، دار الساقي، بيروت، 2001، ص 79.

(19) المصدر نفسه، ص 80.

(20) روبرت أ. دال، مصدر سبق ذكره، ص 81.

الاستبعاد، ويحاول توسيع حجم الأغلبية الحاكمة بدلاً من الاكتفاء بالأغلبية الضئيلة: أي ديمقراطية توافقية.[21]

(21) أرند ليبهارت، مصدر سبق ذكره، ص 57.

ثالثاً: محددات الإندماج ومعوقاته في العراق

1 ـ محددات تتعلق بسيادة النزعة القبلية، وتأزم العلاقات المجتمعية

في الأوضاع المتأزمة يشهد المجتمع قضاءاً على العلاقات المجتمعية، على النزاعات والحركات المجتمعية، ويستبدلها بالمصالح الخاصة البحتة وبعلاقة اجمالية مع الدولة التي يُنتظر منها أن تقوم بكل شيء وإلا رفضت، حتى إذا لم يعد بوسع الاطراف المتخاصمة أن تتجابه على ارضٍ صلبة، وخاصة عندما لا يعود بوسعها أن تتقاتل على توزيع المكاسب، تفككت القوى المجتمعية، وضعفت الأحزاب والنقابات، وأصيب قسم آخر منهم إلى تحويل كل ثقته على زعيم يُفترض به، بحسب تحليل فرويد الكلاسيكي، أن يُقيم صلة شخصية مباشرة مع كل عضو من أعضاء الجمع المفكّك، أو تتمرّد بعض الاقليات أو تنسحب من الحياة العمومية.[22]

(22) ألان تورين، مصدر سبق ذكره، ص 214.

وما يسمح بالاتصال بين الافراد والجماعات على اختلافها هو الاعتماد المشترك على العقلنية ـ إذ إن الأفراد يذوبون في هذه العقلنية بدلاً من التحاور ضمنها فيما بينهم ـ ولا هو احترام ثقافة الاخر الذي لا يعدو كونه مجرّد تسليم بوجود الاختلاف، بل هو الجهد المشترك لإيجاد الحرية داخل كل فرد من الأفراد وبينهم مجتمعون. إن ما هو مشترك بيننا، بمعزل عن تمسّكنا بأشكال معينة من الجامعية من جهة، وبممارسات ومعتقدات وأشكال مخصوصة من التنظيم المجتمعي من جهة أخرى، هو عزمنا على أن نعيش وجوداً لا يكون مجرّد وضع من الأوضاع، بل يكون عملاً ومقدرة على أن نتعرّف في الآخرين على الرغبة نفسها في أن يكونوا ذواتاً.[23]

(23) المصدر نفسه، ص 224.

تعترف الفلسفة الديمقراطية بالحقيقة الاساسية وهي أن سلطة الحكام من حق الشعب في أن يحكم نفسه وهو حق ثابت لديه لا ينتزع منه. وهذه الحقيقة الاساسية تلقى، في النظام الديمقراطي، تعبيراً خاصاً في قانون تكوين الكيان السياسي. فالسلطة المستمدة من الشعب ترتفع من قاعدة الكيان السياسي إلى قمته، ويمارس الأفراد السلطة لأنهم حصلوا عليها من الشعب، ضمن حدود معينة، وبالتناوب، لذلك فان ممارستهم للسلطة تخضع لأشراف الشعب.[24]

(24) جاك ماريتان، الفرد والدولة، ترجمة: عبد الله أمين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1962، ص ص 151–152.

2 ـ محددات تتعلق بالإعتراف بالتعدد الثقافي

تأسست الدول ـ الأمم بإدماج مجموعات متمايزة ثقافياً. وقد عرف هذا الإدماج درجات متفاوتة تتراوح بين الإدماج الكلي والإدماج الجزئي. ومهما كان، فبغض النظر عن صيرورات التأسيسات هذه التي تعرف في اللغة الانكليزية باسم «بناء الدولة ـ الأمة. تبقى هناك خصوصيات جهوية يمكن أن يؤدي البعض منها إلى حد الاعتراف بهويتها بل المطالبة بالحكم الذاتي.

بالفعل، فإن عدد المجموعات الاثن ـ ثقافية يتجاوز بشكل واضح عدد الدول ـ الأمم، ونحصي اليوم ما يزيد عن 190 دولة ـ أمة ذات سيادة في مقابل 5000 مجموعة إثنية تتكلم كل واحدة لغتها الخاصة تنتمي إلى 600 مجموعة لغوية. وتقر هذه الملاحظة البسيطة على الصعيد العالمي، بأهمية التنوع.[25]

(25) باتريك سافيدان، مصدر سبق ذكره، ص 13.

أمام هذا التنوع نجد، في المقابل، اتجاهات عالمية تميل نحو الانسجام الثقافي الذي يتجسد من خلال تبني اللغة الانكليزية كلغة سائدة. ولكن دور العولمة لا يختزل في هذا الانسجام النسبي. فقد أدت في الوقت نفسه إلى وعي حاد باختلافاتنا الثقافية وساهمت بالتالي في تحقيق الاستقلال الاقتصادي. وفي هذا الاطار، يمكن إعادة موقعة الحاجة إلى ضرورة حماية التنوع الثقافي في العالم. وقد توصلت الأغلبية الساحقة، خلال الدورة (33) للمؤتمر العام لليونسكو بباريس في 20 تشرين الأول / اكتوبر 2005 إلى اتفاق حول حماية وتشجيع التنوع الثقافي. وقد كان من بين أهداف هذه الاتفاقية وضع الآليات القانونية للإعلان العالمي لليونسكو حول التنوع الثقافي. وقد تم تبني ذلك بالإجماع في 2 تشرين الثاني / نوفمبر 2005، وتهدف هذه الاتفاقية، في الأساس، إلى حماية التراث المرتبط بهذا التنوع الثقافي.[26]

(26) باتريك سافيدان، مصدر سبق ذكره، ص 14.

يدخل التعدد الثقافي في إطار التصور المرتبط بالإدماج، بحيث يكون من واجب الدولة الديمقراطية «الاعتراف» من جهة، بتعدد المجموعات الإثن ـ ثقافية التي تساهم بشكل دال في تكوين ساكنتها؛ والبحث من جهة ثانية على ملائمة، في حدود الإمكانات المتوفرة، هذا التنوع الثقافي وذلك على أسسٍ منطقية وواضحة. ويتخلى التصور المرتبط بالتعدد الثقافي عن وجهة النظر

التي تقر بالتذويب الذي يتأسس على مبدأ اختلاف التعامل مع «الاعتراف» بالمفهوم الضيق لفهم الاختلاف.

وتأسس مذهب التعدد الثقافي ابتداءاً من الستينيات في إطار الامتداد الذي عرفته الدينامية الديمقراطية بالشكل الذي تمارس به في الدول التي تشكل محطة للمهاجرين مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا. ولم يكن صعود مد التعدد الثقافي وانتشاره دفاعياً فحسب، ولكنه يستلهم حضوره من خلال تقوية وتعميق الدينامية الليبرالية والديمقراطية.[27]

(27) المصدر نفسه، ص 15.

استخدمت الدمقرطة الأمريكية عبر الغزو اسلوب التعيّن والتوظيف على نطاق واسع من بين النخب العراقية المنفية التي كان تعاون أفرادها ضرورياً لتشريع الاحتلال. لقد فعلت الولايات المتحدة ذلك بالرغم من علمها التام بأن الكثير منهم إنما كانت تحرّكه مصالحه الخاصة، أو مصالح أخرى إثنية، طائفية، أو قبلية. وعليه، كانت عملية الدمقرطة الأمريكية، بمعنى ما، الرابط الوحيد الذي جمع هذه الثقافات الانقسامية وشبه السياسية.[28] وكان بناء الديمقراطية في العراق في الواقع «عملية فوضوية».[29]

(28) العربي صدّيقي، إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية، ترجمة: محمد شيّا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص277.

(29) المصدر نفسه، ص 272.

والمفارقة هنا هي أن العملية الانتخابية لم تكن قط خياراً أول لبريمر أو لفريق إدارة بوش، بمن فيهم رايس التي كانت وقتذاك مستشارة الأمن القومي. لقد كان آية الله العظمى السيستاني وفتواه هما اللذين جعلا الانتخابات إلزامية لتشريع الدستور وأن يكون آباؤه المؤسسون عراقيين. وفيما كانت إدارة بوش وبريمر مستغرقين كلياً في موضوع نقل السلطة، ولم يكن واضحاً بعدُ الشكل الذي ستتخذه الانتخابات، كان ديك تشيني وكولن باول مشغولين بمسألة الأمن.[30]

(30) العربي صدّيقي، مصدر سبق ذكره، ص 279.

3 ـ مشكلات تتعلق بسلطة القانون:

تُعد نظرية النخبة السياسية من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي، وقد وردت الكثير من التعريفات لها فهناك من عرف النخبة من منطلق تقسيم المجتمع إلى حكام ومحكومين، أما الحكام فهم أقلية تستأثر بالقوة السياسية وتتخذ القرارات المهمة التي تؤثر في حياة المجتمع، فهم يشكلون مجموعة متعددة متماسكة واعية تتفق لها السيطرة إما بفعل الانتماء العائلي أو التحكم في موارد الانتاج أو تجسيد القيم الدينية أو الاجتماعية السائدة أو ارتفاع

المستوى التعليمي أو حيازة مهارات معينة. . . إما المحكومون فيمثلون الغالبية التي لا تشارك ولا تؤثر في عملية صنع القرار وعليها السمع والطاعة.[31]

(31) كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1985، ص45.

من ذلك يمكن الحديث عن ابتعاد النخبة عن المواطنين، وتكون تلك النخبة هي القانون ومكرسة له، وفي ذلك ابتعاد النخبة عن المجتمع اياً كان شكل النخبة وطبيعتها.

من مظاهر غياب سلطة القانون سوء التوزيع، ينصرف الاداء التوزيعي للنظام السياسي، إلى تخصيص الثروة والسلع والخدمات والفرص الوظيفية والتعليمية على الافراد والجماعات المكونة للمجتمع. وبهذا الصدد يمكن التمييز بين الاعتمادات الحكومية لتلبية الحاجات المادية للأفراد والاعتمادات المخصصة لتنمية النشاط الاقتصادي كالقروض أو السلفيات التي تقدم للمشروعات الصغيرة والاعتمادات الموجهة إلى مرافق الصحة والأمن والدفاع والتعليم. ويقال بارتفاع مستوى الاداء التوزيعي لنظام الحكم إذا ازدادت كمية القيم الموزعة واتسع نطاق المستفيدين من التوزيع.[32]

ومن هنا، فإن الإصلاح يختلف عن التغيير في كونه يتعامل مع المؤسسة نفسها، ولا يعني استبدالها، كما أنه يختلف عن التطوير في كونه عملاً لا يحدث بشكل تلقائي أو طبيعي.

(32) كمال المنوفي، «السياسة العامة واداء النظام السياسي»، في: علي الدين هلال (محرر)، تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1988، ص 32.

4 ـ مشكلات تتعلق بالتعايش بين مكونات المجتمع

منذ تحوّل مدلول التسامح من الصبر على المكاره إلى تحمل ومكابدة الاختلاف، فقد ارتبط التسامح بطريقة تتسم بالكفاءة والجدارة بالتعددية، وأيضاً بالنسبية. فحيثما تغيب التعددية المجتمعية أو تسود نسبية مطلقة، نجد أن التسامح الأخلاقي في المجتمع يفقد موضوعه ولا داع له. فإذا اعتنق جميع البشر على سبيل المثال ديانة بعينها أو انتموا إلى مذهب واحد، فليس هناك حاجة إلى تسامح ديني، وإذا اتخذ الجميع أسلوب حياة موحداً، فليست هناك ضرورة إلى تسامح اجتماعي.[33]

(33) أوتفريد هوفه، مواطن الاقتصاد – مواطن الدولة – المواطن العالمي: الأخلاق السياسية في عصر العولمة، ترجمة: عبد الحميد مرزوق، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص 150.

ومن هنا، فإن الإصلاح يختلف عن التغيير في كونه يتعامل مع المؤسسة نفسها، ولا يعني استبدالها، كما أنه يختلف عن التطوير في كونه عملاً لا يحدث بشكل تلقائي أو طبيعي، وإنما يحدث في حال حدوث خلل ما يستوجب تصحيحه. وعلى ذلك، فإن إصلاح المؤسسات هو عمل المقصود

منه تصحيح وضع خاطئ أو شاذ داخل المؤسسة، والانتقال بالمؤسسة من حال سيئ إلى أفضل، وهي العملية التي تتم بموجبها مراجعة مؤسسات الدولة، وإعادة هيكلتها، بحيث تحترم حقوق الانسان، وتحافظ على سيادة القانون، وتخضع لمحاسبة الناخبين. وآليات عملية الإصلاح المؤسسي هي[34]:

(34) أمل مختار، المنظور التكاملي: مناهج " الإصلاح المؤسسي " في مراحل التغيير السياسي، «اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية»، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (194)، تشرين الثاني/ اكتوبر 2013، ص ص 17–18.

1 ـ التطهير (العزل السياسي) وهو عملية منع أشخاص أو هيآت محسوبة على النظام السابق في الاندماج في العمل العام، في ظل النظام الجديد، ويكون هذا المنع إما دائماً أو محدداً بمدة زمنية، وهو أمر يختلف عن المنع بعد حكم قضائي، وبناءاً على إثبات ارتكاب جرائم، ولكنه يقوم على اساس الإنتماء الفكري لتنظيم أو حزب محدد، أو بسبب العمل في المناصب العليا في ظل النظام السابق.

2 ـ إعادة الهيكلة، والمقصود هنا ليس التعامل مع الاشخاص، كما هو الحال في الآلية الأولى، وإنما التعامل يكون مع بنية المؤسسة وهيكلها الوظيفي، والقوانين والإجراءات التي تحكم عملها. ويكون من شأن هذه الآلية الوقوف على مواضع الخلل التي أدت إلى سوء عمل وفساد المؤسسة وانحرافها، ومن ثم تصحيح هذه الأخطاء.

3 ـ إعادة التأهيل، وهي تتعامل مع العنصر البشري داخل المؤسسة، حيث يكون من الضروري تأهيل الكوادر البشرية للعمل وفقاً للقوانين الجديدة، وفي إطار مناخ ما بعد الإصلاح. وتضم تلك الآلية عمليات مثل رفع كفاءة الكوادر البشرية، وتغيير العقيدة، وهو الأمر الذي كثيراً ما يذكر فيما يخص جهاز الشرطة، وتغيير العقيدة الأمنية لدى الضباط، حتى تكون أكثر احتراماً لحقوق الإنسان.

إنضمّ العراق إلى قائمة طويلة من البلدان، حيث تصرّ الولايات المتحدة على نشر الديمقراطية فيها «بقوة السلاح». وتضم القائمة ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وهايتي وبنما في التسعينيات. والفرق بين العراق والدول تلك هو اختلاف درجة المأسسة التي كانت لهذه البلدان قبل التدخل الأمريكي المباشر والسيطرة على الدمقرطة فيها. لكن ممارسة السيطرة المباشرة يطيح تماماً بمطلب الاختيار الحر الذي هو جوهر الحكم الديمقراطي. إن فرض الديمقراطية بوساطة الغزو هو أمر متناقض في ذاته،

حيث تستخدم وسيلة غير شرعية (الغزو) في خدمة غاية شرعية مفترضة (الدمقرطة).[35]

(35) العربي صدّيقي، مصدر سبق ذكره، ص 270.

الخاتمة:

بدا واضحاً من خلال البحث ان مسألة معالجة مشكلة الاندماج تأتي من حيث التأثير في قمة أزمات التنمية السياسية، وأن معالجتها تؤدي إلى معالجة كثير من أزمات التنمية السياسية، ففي البلدان التي تمرُ بمرحلة انتقالية كالعراق تبرز مشكلة الاندماج معوقاً رئيساً من معوقات بناء الدولة. وان إدراك المشكلة يتطلب وضع الحلول لها، وتبدأ من الاحاطة بمظاهرها الأمثل أو الضرورية، ولقد حددناها من خلال البحث بمظاهر رئيسة ثلاثة هي سيادة القانون بما يؤدي إلى اللحمة الوطنية تلك اللحمة التي تسهل عملية الاندماج، والمواطنة وبما تؤديه من شيوع لمفهوم المواطنة وتكريسه من خلال الافراد، والتشريعات التي تساعد على تنميتها، غرسها لدى الأفراد، فضلاً عن سلمية الحياة الحزبية انطلاقاً من أن الظاهرة الحزبية تعد شرطاً ضرورياً لإحلال الديمقراطية، وبالتالي فان سلميتها تؤدي إلى تحول ديمقراطي حقيقي، والأخير يؤدي إلى تعميق الشعور بالمواطنة ويترافق معها ويعمقها المظهر الاول (سيادة القانون)، وهذه المظاهر بمجملها تؤدي إلى الحد من مشكلة الاندماج الوطني وتمهد لبناء الدولة على أسس عصرية.

على العكس مما تمَّ ذكره من مظاهر، فان العراق يعاني من محددات تؤخر تحقيق الاندماج وبالتالي تعثر محاولات بناء الدولة، ولعل من أهمها محددات تتعلق بسيادة النزعة القبلية، فضلاً عن محددات تتعلق بالتعدد الثقافي، ومحددات أخرى تتعلق بسلطة القانون، وأخيراً محددات تتعلق بسيادة التعايش بين أبناء المجتمع.

وتعدّ هذه المحددات مظاهر رئيسة لمشكلة الاندماج في العراق وبالتالي أثرت سلباً في مسألة بناء الدولة. عليه فان أي حل لهذه المشكلة يجب أن يأخذ بعين الحسبان تلك المحددات ومعالجتها من أجل تحقيق الاندماج بين أفراد المجتمع، ذلك الاندماج الذي يعد أساساً في بناء الدولة في العراق.